

المصدر : الوطن السعودية

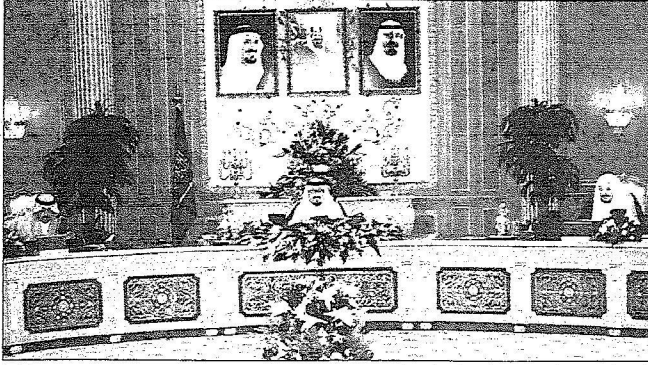
التاريخ : 12-06-2007 العدد : 2447

الصفحات : 8 المسلسل : 42

نائب خادم الحرمين يؤكد تصميم الدولة على المضي في مكافحة الإرهاب فحص برنامج سداد غرامات المخالفات المرورية بالحاسب لضمان استيفائها

الرياض: واس

وافسق مجلس الوزراء أمس في اجتماعه برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، على إجازة المخالفة المالية المتعلقة بعدم تحصيل قيمة الغرامات الناشئة عن المخالفات المرورية المسجلة خلال الفترة التي سبقت تعديل نظام الحاسب الآلي من تاريخ 1403/3/13هـ حتى 1417/11/27هـ وأن تقوم وزارة المالية وديوان المراقبة العامة بفحص برنامج سداد الغرامات الناشئة عن المخالفات المرورية بالحاسب الآلي وتقويمه وتطويره والتحقق من كفايته بما يضمن استيفاء جميع المخالفات وتوريدها للخزينة العامة للدولة ومعالجة ما يتبين من قصور فيه. كما وافق مجلس الوزراء على



نائب خادم الحرمين لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء أمس (واس)

الترخيص بتأسيس الاتصالات استئتمنة السعودية وطرح 50% من أسهمها للاكتتاب

القرارات ما يلي:

أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بشأن طلب إجازة المبالغ المتكررة للمخالفات المرورية المسجلة خلال المدة من 3/13/1403هـ حتى تاريخ 27/11/1417هـ، أقر مجلس الوزراء عدداً من الضوابط والإجراءات في هذا السبيل، من أهمها ما يلي:

1/ إجازة المخالفة المالية المتعلقة بعدم تحصيل قيمة الغرامات الناشئة عن المخالفات المرورية المسجلة خلال الفترة التي سبقت تعديل نظام الحساب الآلي من تاريخ 3/13/1403هـ حتى 27/11/1417هـ.

2/ تقوم وزارة المالية وديوان المراقبة العامة بفحص برنامج سداد الغرامات الناشئة من المخالفات المرورية بالحاسب الآلي وتقويمه وتطويره والتحقق من كفايته بما ضمن استيفاء جميع المخالفات وتوريدها للخزينة العامة للدولة ومعالجة ما يتبين من قصور فيه.

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية بشأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والعلمي والتقني والثقافي والشبابي والرياضي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة مالطا الموقع عليه في مدينة الرياض بتاريخ 25/3/1427هـ الموافق 23/4/2006م وبعد النظر في قرار مجلس الشؤون رقم (70/103) وتاريخ 16/1/1428هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار إليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مشروع ملكي بذلك.

ثانياً: تلتزم سسمية (50٪) من 1/ العمل على تشجيع التعاون في

القطاع الاقتصادي وبخاصة في الصناعات البترولية والمعدنية والبروتوكيميائية والسياحة والجمالات الزراعية والحيوية وغيرها.

2/ وضمت الاتفاقية للطرفين المتعاقدين حرية تحويل الأموال بين بلديهما كما شجعت الاتفاقية على قيام مشروعات مشتركة طبقاً للقوانين وتشريعات الاستثمار المبرمة في كلا البلدين.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير المالية/ أو من ينيه/ بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية ومملكة إسبانيا لتجنب الأزدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولتضع التهرب الضريبي ومشروع البروتوكول (المرافق له وذلك في ضوء الصيغتين المرفقتين بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بشأن طلبه الموافقة على الترخيص بتأسيس شركة سعودية مساهمة باسم " شركة الاتصالات المتنقلة السعودية " يكون غرضها من أوله أعمال الاتصالات وفقاً لنظامها الأساسي والأنظمة المعمول بها وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (28/25) وتاريخ 19/4/1428هـ قرر مجلس الوزراء ما يلي:

1- الموافقة على الترخيص (لشركة الاتصالات المتنقلة السعودية) في إنشاء شبكة اتصالات متنقلة عامة وتشغيلها بجميع عناصرها وتقديم خدماتها على المستوى المحلي والداخلي والوطني من خلال شبكتها الخاصة.

2- يستوفى المقابل المالي لتقديم الخدمات تجارياً، والمقابل المالي للتخصيص، والمقابل المالي لاستخدامات الترددات، والمقابل المالي لتخصيص الأرقام واستخدامها وغير ذلك من أنواع المقابل المالي، من (شركة الاتصالات المتنقلة السعودية) وفقاً لنظمة هيئة

تتخذ 700,000,000 سهم للاكتتاب خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ القرار الوزاري الملغ لتأسيس الشركة. يخصص منها ما مجموعه (140,000,000) سهم لكل من المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (15) وتاريخ 10/1/1428هـ.

ثالثاً: تقوم وزارة التجارة والصناعة وهيئة السوق المالية - كل فيما يخصه - بتفتيش ما ورد في هذا القرار وذلك بعد التنسيق مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

خاصة: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بشأن طلب الموافقة على الترخيص بتأسيس شركة سعودية مساهمة باسم (شركة الاتصالات المتنقلة السعودية) يكون غرضها من أوله أعمال الاتصالات وفقاً لنظامها الأساسي والأنظمة المعمول بها. وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (28/25) وتاريخ 19/4/1428هـ قرر مجلس الوزراء ما يلي:

1- الموافقة على الترخيص (لشركة الاتصالات المتنقلة السعودية) في إنشاء شبكة اتصالات متنقلة عامة وتشغيلها بجميع عناصرها وتقديم خدماتها على المستوى المحلي والداخلي والوطني من خلال شبكتها الخاصة.

2- يستوفى المقابل المالي لتقديم الخدمات تجارياً، والمقابل المالي للتخصيص، والمقابل المالي لاستخدامات الترددات، والمقابل المالي لتخصيص الأرقام واستخدامها وغير ذلك من أنواع المقابل المالي، من (شركة الاتصالات المتنقلة السعودية) وفقاً لنظمة هيئة

سابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الصحة بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في الجمهورية التركية الموقع عليه في مدينة (نقرة) بتاريخ 14/7/427 الموافق 8/8/2006م، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (71/106) وتاريخ 17/1/428هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة التفاهم المشار إليها، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

من أبرز ملامح هذه المذكرة ما يلي:

1- تبادل المعلومات الخاصة بتأهيل (الكوادر) الصحية وتدريبها وكذلك تبادل الخبرات واللقاءات العلمية وزيارات الخبراء.

2- إنشاء لجنة مشتركة للتعاون في المجالات الصحية تعقد اجتماعاتها بالتناوب بين البلدين كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ثامناً: وافق مجلس الوزراء على تعيين المرتبة (الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:

1- تعيين جمال بن حسيب بن عبدالله عقيل على وظيفة (وزير مفوض/ أ) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخارجية.

2- تعيين عبدالله بن حميدان بن عبدالرحمن التركي على وظيفة (الوكيل المساعد للتسجيل العيني للعقار) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العدل.

الاتصالات وتقنية المعلومات والقرارات ذات الصلة.

سادساً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الزراعة بشأن تعديل المادة (السابعة عشرة) من اتفاقية التعاون الفني لمشروع الأموال المودعة المبرمة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (71/106) وتاريخ 17/1/428م، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

1- الموافقة على تعديل المادة (السابعة عشرة) الواردة في الاتفاقية المشار إليها، بحيث يصبح نصها بالصيغة الآتية: (مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات تبدأ من تاريخ 8/1/2001م قابلة للتجديد بموافقة الطرفين، ما لم يبلغ أي من الطرفين الطرف الآخر/كتابة/برغبته في إنهائها قبل انقضاء مدتها بستة أشهر على الأقل. وإن أنهيت تستمر أحكامها سارية المفعول فيما يتعلق بالبرامج والمشروعات التي تمت في ظلها أو التي لم ينته من إنجازها أو الحقوق التي نشأت في ظلها ولم تسو بعد ووفقاً لأحكامها).

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

2- تجديد الاتفاقية الألف ذكرها، وذلك لمدة خمس سنوات بدءاً من 8/1/2006م.